26 October 2017
Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بوتسوانا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتتشرف بأن تحيل طيّ هذه المذكرة تقرير حكومة بوتسوانا عن
التدابير المتخذة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة

تقرير بوتسوانا بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)

- ١ - لا تزال بوتسوانا ملتزمة بضمان الامتثال التام لقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦). وبناء على ذلك، تتعهد بوتسوانا بتنفيذ جميع القرارات المنشأة عملاً بالقرار الآنف الذكر تنفيذًا تامًا.
- ٢ - وتود بوتسوانا الإشارة إلى أنها قد قطعت جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية التي كانت تقيمها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، لم تُقم بوتسوانا أي علاقات ولم تُجر أي معاملات تجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.
- ٣ - وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن بوتسوانا تُصدر بشكل منتظم بيانات صحفية تدين عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين.
- ٤ - وتقيّدًا بأحكام القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، أجرت وزارة الشؤون الدولية والتعاون الدولي مشاورات مع وزارة الشؤون الرئاسية والحوكمة والإدارة العامة؛ ووزارة الدفاع والعدل والأمن؛ ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية؛ ووزارة الموارد المعدنية والتكنولوجيا الخضراء وأمن الطاقة؛ ووزارة الجنسية والهجرة والشؤون الجنسانية؛ ووزارة الاستثمار والتجارة والصناعة.
- ٥ - وأكدت جميع الكيانات التي تم التشاور معها أنها لا تقيم أي علاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنها لم تجر أي معاملات تجارية معها.
- ٦ - ويعود آخر تعامل مسجّل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عام ٢٠٠٥ عندما تعاقدت بوتسوانا مع مشروع مجموعة شركات مانسودي الخارجية لتشديد نصب الزعماء (ديكغوسي) الثلاثة الذي أقيم في غابورون.
- ٧ - وستواصل بوتسوانا الامتثال بشكل تام للأحكام والشروط المنصوص عليها في القرارات سعياً منها للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين.